

المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة
الحظر الشامل للتجارب النووية
نيويورك، ٢٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

الإعلان الختامي وتدابير تيسير بدء نفاذ
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية*

الإعلان الختامي

- ١- نحن الدول المصدّقة، جنبا إلى جنب مع الدول الموقّعة، اجتمعنا في نيويورك يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ لتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن. ووفقا للولاية المسندة إلينا في المادة الرابعة عشرة من المعاهدة، قرّرنا بتوافق الآراء ما يمكن اتخاذه من تدابير متّسقة مع القانون الدولي لتعجيل عملية التصديق تسهيلا لبدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكّر لكي نخلّص العالم من تفجيرات تجارب الأسلحة النووية.
- ٢- ونحن نوّكد مجدّداً أن الهدف النهائي للجهود التي تبذلها الدول في عملية نزع السلاح هو نزعه العام والتام تحت رقابة دولية صارمة وفعّالة. ونوّكد مجدّداً أن وقف جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى، بكبح تطوير الأسلحة النووية وتحسينها النوعي، وبإهاء استحداث أنواع جديدة متطوّرة من الأسلحة النووية، يشكل تدبيراً فعّالاً لنزع السلاح النووي ولعدم الانتشار بجميع جوانبه. ومن ثم فإن إهاء جميع تجارب الأسلحة النووية يشكّل خطوة مهمة في تنفيذ عملية نظامية لتحقيق نزع السلاح النووي.
- ٣- إنّ المجتمع الدولي ملتزم بإرساء معاهدة عالمية للحظر الشامل للتجارب النووية يمكن التحقق منها دولياً وبفعالية، باعتبارها صكاً رئيسياً في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات والمبادرات المتعدّدة الأطراف والإقليمية عن الدعم الهائل للمعاهدة ولبدء نفاذها المبكّر، ودعت إلى التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن، وحثّت جميع الدول على مواصلة الاهتمام بهذه المسألة على أرفع مستوى سياسي. وقد أكّدتنا أهمية وإلحاح التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها دون تأخر من أجل تحقيق بدء نفاذها في وقت مبكر باعتبار ذلك إحدى الخطوات العملية في الجهود النظامية والمتصاعدة في سبيل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، التي اتفقت عليها الدول المشاركة في محافل دولية لمعالجة قضية نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

* بصيغته التي اعتُمدت في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي عُقد في نيويورك (يُرفَق بتقرير المؤتمر).



٤- وإننا لنلاحظ أن تقدُّماً كبيراً أُحرز في التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي حققت انضماماً شابه عالمي بتوقيع ١٨١ دولة وتصديق ١٥٠ دولة عليها حتى هذا اليوم، منها أربع دول وقَّعت عليها منذ مؤتمر عام ٢٠٠٧ المعني بتيسير بدء نفاذ المعاهدة وعشر دول صدَّقت عليها منذ ذلك المؤتمر من بينها دولة مدرجة في المرفق ٢ بالمعاهدة والتي يلزم تصديقها لكي تدخل الاتفاقية حيز النفاذ. ويبيِّن هذا التقدُّم التصميم القوي لدى الأغلبية الكبرى من الدول على الامتناع عن القيام بأي تفجيرات تجارب نووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، وعلى حظر ومنع أي تفجيرات نووية من هذا القبيل في أي مكان خاضع لولايتها أو لسيطرتها. ومن بين الدول الأربع والأربعين المذكورة في المرفق ٢ بالمعاهدة، وقَّعت ٤١ دولة على المعاهدة، وصدَّقت عليها أيضا ٣٥ دولة من هذه الدول. وترد في التذييل قائمة بأسماء تلك الدول.

٥- وعلى الرغم من التقدُّم المحرز والدعم الدولي شبه الشامل للمعاهدة، فنحن نلاحظ بقلق أن نفاذها لم يبدأ، بعد انقضاء ثلاثة عشر عاماً على فتح باب التوقيع عليها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. والتطورات الدولية ذات الصلة التي حدثت منذ مؤتمر عام ٢٠٠٧ المعني بتيسير بدء نفاذ المعاهدة تجعل بدء نفاذها أكثر إلحاحاً اليوم من أي وقت مضى، ضمن الإطار الأوسع للجهود المتعددة الأطراف في سبيل نزع السلاح ومراقبة الأسلحة وعدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن، إذ نلاحظ تحسُّن احتمالات التصديق في عدد من البلدان الواردة في المرفق ٢، نؤكِّد مجدداً اقتناعنا القوي بأن بدء نفاذ المعاهدة سيعزِّز السلم والأمن الدوليين.

٦- ونحن ندعو جميع الدول التي لم توقِّع وتصدِّق على المعاهدة حتى الآن إلى أن تفعل ذلك دون تأخُّر، ولا سيما الدول التي يُشترط تصديقها على المعاهدة لكي يبدأ نفاذها. ونشجع بقوة الدول المدرجة في المرفق ٢ هذه على القيام بمبادرات فردية للتصديق على المعاهدة. ونثني أيضاً على الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف التي تسهِّل تصديق هذه الدول المدرجة في المرفق ٢ على المعاهدة، بما في ذلك تدابير بناء الثقة التي من شأنها تشجيع تلك الدول على النظر، على سبيل الخيار، في التصديق على المعاهدة بطريقة منسَّقة. ونجدد، في الوقت نفسه، التزامنا بالعمل من أجل التصديق العالمي على المعاهدة وبدء نفاذها في وقت مبكر.

٧- ونحن ندرك النطاق الواسع لجهود الاتصال الثنائية والمشاركة التي تبذلها الدول الموقَّعة والمصدِّقة لتشجيع ومساعدة الدول التي لم توقِّع وتصدِّق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك، وقد اتفقنا على تكثيف جهودنا لتشجيع على التصديق على المعاهدة. ونبغى أن يولى في تلك الجهود اهتمام خاص بالدول المدرجة في المرفق ٢ بالمعاهدة. وقد أعربنا عن تقديرنا للجهود التي يبذلها الممثل الخاص في العمل على بدء نفاذ المعاهدة.

٨- ونحن نؤكِّد مجدداً، وفقاً لنص المعاهدة وروحها، تصميمنا الجازم على إنهاء تفجيرات تجارب الأسلحة النووية وأي تفجيرات نووية أخرى. وندعو جميع الدول إلى الامتناع عن القيام بتفجيرات من هذا القبيل. والالتزام الطوعي المتواصل والثابت بوقف التجارب مهمٌّ إلى أقصى حد، ولكنه لا يحقق نفس التأثير الذي يحققه بدء نفاذ المعاهدة، الذي يتيح للمجتمع العالمي إمكانية الالتزام الدائم والقانوني بإنهاء تفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى. ونؤكِّد مجدداً تقيُّدنا بالالتزامات الأساسية المنبثقة من المعاهدة، وندعو جميع الدول إلى الامتناع عن الأفعال التي من شأنها أن تحبط الغاية والغرض من المعاهدة المرتقب بدء نفاذها. وفيما يتعلق بالتجربتين النوويتين اللتين أعلنت عنهما جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ و ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، ومع مراعاة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/RES/61/104 و A/RES/63/87) وسائر القرارات ذات الصلة الصادرة من الأمم المتحدة، بما في ذلك آخر تلك القرارات ((S/RES/1874 (2009))، نشدد على ضرورة التوصل إلى حل سلمي للقضايا النووية من خلال التنفيذ الناجح للبيان المشترك الذي أُتفق عليه في إطار محادثات الأطراف الستة. ونحن نعتقد أيضا أن الأحداث الآتية الذكر، المدانة دوليا، تبرز الحاجة الماسة إلى بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر، ومن ثمّ الحاجة إلى إكمال إنشاء نظام التحقق بمقتضى المعاهدة عند بدء نفاذها، وفقا لأحكام المعاهدة وولاية اللجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٩- وقد أكدنا مجددا إيماننا القوي بضرورة المحافظة على الزخم في بناء جميع عناصر نظام التحقق، الذي سيكون قادرا على التحقق من الامتثال للمعاهدة عند بدء نفاذها. وسيكون نظام التحقق نظاما لم يسبق له مثيل من حيث اتساع نطاقه العالمي بعد بدء نفاذ المعاهدة، وبذلك سيكفل الثقة في وفاء الدول بالتزاماتها بموجب المعاهدة. وفي هذا السياق، سنواصل تقديم الدعم الملموس اللازم لتمكين اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من إنجاز جميع مهامها بأقصى كفاءة وبأقصى فعالية من حيث التكلفة، ومن بين تلك المهام برنامج التفتيش الموقعي والتطوير المطرد لنظام الرصد الدولي، الذي سيكون قادرا على تلبية متطلبات التحقق من الامتثال للمعاهدة عند بدء نفاذها، والتوسيع المتزايد لنطاق تغطيته. ونلاحظ في هذا الصدد التقدم المحرز في إنشاء نظام الرصد الدولي، الذي لديه حاليا ٢٤٩ مرفعا معتمدا، والطريقة المرضية التي يعمل بها مركز البيانات الدولي.

١٠- ونحن نتفق على أن نظام التحقق بمقتضى المعاهدة الجاري بناؤه حاليا سيكون قادرا على أن يجلب، علاوة على وظيفته الأساسية، منافع علمية ومدنية، تشمل منافع لنظم الإنذار بالتسونامي وربما لنظم الإنذار بكوارث أخرى. وسنواصل دراسة السبل الكفيلة بضمان تشارك المجتمع الدولي في تلك المنافع على نطاق واسع وفقا للمعاهدة.

١١- ونؤكد مجددا تصميمنا على مواصلة العمل على بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر، ومن أجل بلوغ تلك الغاية نعتمد التدابير التالية.

تدابير تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

اقتناعا منا بأهمية تحقيق انضمام عالمي إلى المعاهدة:

(أ) سنبذل قصارى جهودنا ونستخدم كل السبل المتاحة لنا وفقا للقانون الدولي لتشجيع على المزيد من التوقيعات والتصديقات على المعاهدة، ونحث جميع الدول على الحفاظ على الزخم الذي ولده هذا المؤتمر لمواصلة الاهتمام بهذه المسألة على أرفع مستوى سياسي؛

(ب) نؤيد ونشجع المبادرات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، التي اتخذتها البلدان المهتمة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لتيسير بدء نفاذ المعاهدة؛

(ج) نتفق على أن تواصل الدول المصدقة ممارستها المتمثلة في اختيار دول منسقة لتعزيز التعاون، من خلال مشاورات غير رسمية مع جميع البلدان المهتمة، بهدف الترويج لمزيد من التوقيعات والتصديقات؛

- (د) سنحتفظ بقائمة اتصال ببلدان من بين البلدان المصدّقة التي تتطوّر لمساعدة الدول المنسّقة في مختلف المناطق على الترويج للأنشطة التي تساعد على بدء نفاذ المعاهدة؛
- (هـ) نشجّع على تنظيم حلقات دراسية إقليمية بالاقتران باجتماعات إقليمية أخرى من أجل زيادة الوعي بالدور الهام الذي تؤديه المعاهدة؛
- (و) ناشد اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تواصل أنشطتها في مجال التعاون الدولي وتنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية والبرامج التدريبية في المجالين القانوني والتقني؛
- (ز) ناشد اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تواصل العمل على فهم المعاهدة وأن تقوم، بصفة مؤقتة، بإيضاح منافع التطبيقات المدنية والعلمية لتكنولوجيات التحقق في مجالات من بينها، مثلا، البيئة، وعلوم وتكنولوجيا الأرض، ونظم الإنذار بالتسونامي، وربما نظم الإنذار بكوارث أخرى؛
- (ح) نوصي بأن تواصل الأمانة الفنية المؤقتة تزويد الدول بالمساعدة القانونية فيما يتعلق بعملية التصديق وتدابير التنفيذ، وبأن تحتفظ، في سبيل تعزيز هذه الأنشطة وزيادة بروزها للعيان، بنقطة اتصال لتبادل وتعميم المعلومات والوثائق ذات الصلة؛
- (ط) نطلب إلى الأمانة الفنية المؤقتة أن تواصل العمل بصفة 'جهة وصل' لجمع المعلومات عن أنشطة الاتصال التي تقوم بها الدول المصدّقة والموقعة، وأن تحتفظ بخلاصة محدّثة للمعلومات استنادا إلى المدخلات التي تقدمها الدول الموقعة لهذا الغرض على الموقع العمومي على الإنترنت للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فتساعد بذلك على تيسير بدء نفاذ المعاهدة؛
- (ي) نشجّع التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وسائر عناصر المجتمع المدني من أجل إذكاء الوعي وزيادة التأييد للمعاهدة وأهدافها، وكذلك لضرورة التبكير ببدء نفاذها.

تذييل للإعلان الختامي وللتدابير الرامية إلى تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

قائمة الدول

ألف - الدول التي صدّقت على المعاهدة

الاتحاد الروسي	بولندا	سورينام
إثيوبيا	بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)	السويد
أذربيجان	بيرو	سويسرا
الأرجنتين	بيلاروس	سيراليون
الأردن	تركمانستان	سيشيل
أرمينيا	تركيا	شيلي
إريتريا	توغو	صربيا
إسبانيا	تونس	طاجيكستان
أستراليا	جامايكا	عمان
إستونيا	الجيل الأسود	غابون
أفغانستان	الجزائر	غرينادا
إكوادور	جزر البهاما	غيانا
ألبانيا	جزر كوك	فانواتو
ألمانيا	الجمهورية العربية الليبية	فرنسا
الإمارات العربية المتحدة	الجمهورية التشيكية	الفلبين
أنغيغوا وبربودا	الجمهورية الدومينيكية	فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)
أندورا	جمهورية تنزانيا المتحدة	فنلندا
أوروغواي	جمهورية كوريا	فيجي
أوزبكستان	جمهورية الكونغو الديمقراطية	فييت نام
أوغندا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	قبرص
أوكرانيا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا	قطر
إيرلندا	جنوب أفريقيا	قيرغيزستان
إيسلندا	جورجيا	كازاخستان
إيطاليا	جيبوتي	الكاميرون
باراغواي	الدانمرك	الكرسي الرسولي
بالاو	الرأس الأخضر	كرواتيا
البحرين	رواندا	كمبوديا
البرازيل	رومانيا	كندا
بربادوس	زامبيا	كوت ديفوار
البرتغال	ساموا	كوستاريكا
بلجيكا	سان مارينو	كولومبيا
بلغاريا	سانت فنسنت وجزر غرينادين	الكويت
بليز	سانت كيتس ونيفيس	كيريباتي
بنغلاديش	سانت لوسيا	كينيا
بنما	السلفادور	لاتفيا
بنن	سلوفاكيا	لبنان
بوتسوانا	سلوفينيا	لكسمبرغ
بور كينا فاسو	سنغافورة	ليبيريا
بوروندي	السنغال	ليتوانيا
البوسنة والهرسك	السودان	ليختنشتاين

ليسوتو	منغوليا	نيجيريا
مالطة	موريتانيا	نيكاراغوا
مالي	موزامبيق	نيوزيلندا
ماليزيا	مولدوفا	هايتي
مدغشقر	موناكو	هندوراس
المغرب	ميكرونيزيا (ولايات-المتحدة)	هنغاريا
المكسيك	ناميبيا	هولندا
ملاوي	ناورو	اليابان
ملديف	النرويج	اليونان
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	النمسا	
	النيجر	

باء- الدول الـ ٤٤ التالية، التي يلزم تصديقها لكي يبدأ نفاذ المعاهدة، وفقا للمادة الرابعة عشرة،

هي المدرجة في المرفق ٢ بالمعاهدة

الاتحاد الروسي	بولندا	فنلندا
الأرجنتين	بيرو	فييت نام
إسبانيا	تركيا	كندا
أستراليا	الجزائر	كولومبيا
إسرائيل	جمهورية كوريا	مصر
ألمانيا	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	المكسيك
إندونيسيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
أوكرانيا	جنوب أفريقيا	النرويج
إيران (جمهورية-الإسلامية)	رومانيا	النمسا
إيطاليا	سلوفاكيا	الهند
باكستان	السويد	هنغاريا
البرازيل	سويسرا	هولندا
بلجيكا	شيلي	الولايات المتحدة الأمريكية
بلغاريا	الصين	اليابان
بنغلاديش	فرنسا	

١- الدول التي وقّعت وصدّقت على المعاهدة من بين الدول المدرجة في المرفق ٢ بالمعاهدة

الاتحاد الروسي	بيرو	فييت نام
الأرجنتين	تركيا	فنلندا
إسبانيا	الجزائر	كندا
أستراليا	جمهورية كوريا	كولومبيا
ألمانيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	المكسيك
أوكرانيا	جنوب أفريقيا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
إيطاليا	رومانيا	النرويج
البرازيل	سلوفاكيا	النمسا
بلجيكا	السويد	هنغاريا
بلغاريا	سويسرا	هولندا
بنغلاديش	شيلي	اليابان
بولندا	فرنسا	

٢- الدول المدرجة في المرفق ٢ بالمعاهدة، التي وقّعت على المعاهدة ولكن لم تصدّق عليها

إسرائيل	إيران (جمهورية-الإسلامية)	مصر
إندونيسيا	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية

٣- الدول المدرجة في المرفق ٢ بالمعاهدة، التي لم توقع على المعاهدة

باكستان	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	الهند
---------	-----------------------------------	-------
